



بنك المغرب
BANK AL-MAGHRIB

النشرة الشهرية للظرفية الاقتصادية
والنقدية والمالية

◆ النظرة العامة ◆

ماي 2011





النشرة الشهرية للظرفية الاقتصادية
والنقدية والمالية

◆ النظرة العامة ◆

ماي



نظرة عامة

يظهر من خلال أحدث المعطيات الخاصة بالظرفية الدولية استمرار انتعاش النشاط الاقتصادي العالمي، وهذا ما تؤكدته نتائج الحسابات الوطنية للفصل الأخير من سنة 2010، ولكن مع ملاحظة اختلاف مرحلي مرتبط بالظرفية بين مجموعات الدول. وبالفعل، فإن البلدان المتقدمة تشهد بشكل عام نمواً بطيئاً وارتفاعاً في معدلات البطالة، في حين أن النشاط الاقتصادي في الدول الصاعدة يواصل نموه بشكل قوي. أما في الولايات المتحدة، تباطأ نمو الناتج الداخلي الإجمالي إلى 1,8% في الفصل الأول من سنة 2011 بوتيرة فصلية تم احتسابها على أساس سنوي، بعد أن سجل 3,1% في الفصل السابق، بينما نما الناتج الداخلي الإجمالي في منطقة الأورو بنسبة 0,3% ما بين الفصل الثالث والرابع من سنة 2010. وفي المقابل، بلغت نسبة النمو في البلدان الصاعدة، وخصوصاً في الصين والهند، على التوالي نسبة 9,8% و 8,2% في الفصل الرابع من سنة 2010.

أما فيما يتعلق بالمؤشرات عالية التردد، فقد بلغ مؤشر الثقة من مجلس المؤتمر 65,4 نقطة في شهر أبريل 2011، بزيادة قدرها 2,5% من شهر لآخر، وواقع 13,3% على أساس سنوي. أما مؤشر التصنيع (ISM)، فقد سجل انخفاضاً بنسبة 1,3% في شهر أبريل 2011 من شهر لآخر، بينما حافظ على استقراره على أساس سنوي. وفي منطقة الأورو، ارتفع مؤشر مديري المشتريات الخاص بالتصنيع إلى 57,7 نقطة في شهر أبريل عوض 57,7 نقطة في الشهر السابق، بزيادة طفيفة قدرها 0,3% من شهر لآخر. وبالمثل، ارتفع مؤشر مديري المشتريات المركب لنفس المنطقة بنسبة 0,3% في شهر أبريل 2011، ليصل بذلك إلى 57,8 نقطة.

وعلى مستوى سوق الشغل، لوحظ تحسن طفيف في البلدان المتقدمة، على الرغم من أن مستويات البطالة لا تزال مرتفعة. فقد عاد معدل البطالة إلى 8,8% في شهر مارس 2011 في الولايات المتحدة، في حين ظل مستقراً عند نسبة 9,9% في منطقة الأورو من شهر إلى آخر.

أما فيما يتعلق بالأوضاع المالية، فقد اتسمت بضغوطات مرتبطة بشكل خاص بتدهور الوضع المالي في البلدان المجاورة لمنطقة الأورو. وهكذا، تعرض مردود السندات للضغط بشكل كبير، واتخذت أسعار الفائدة مرة أخرى اتجاهها تصاعدياً في الأسواق النقدية، ولاسيما في منطقة الأورو. وفي المقابل، ارتفعت مؤشرات البورصة، في الدول المتقدمة كما في الدول الصاعدة، في حين واصل الأورو ارتفاعه مقابل الدولار.

ومن حيث القرارات الخاصة بالسياسة النقدية، فقد حافظت الأبنك المركزية الرئيسية في الاقتصادات المتقدمة على الوضع الراهن في اجتماعاتها خلال شهري ماي وأبريل 2011. وبالتالي، حافظ كل من البنك المركزي الأوروبي وبنك إنجلترا على أسعار الفائدة الرئيسية دون تغيير، على التوالي عند مستوى 1,25% و 0,5%، كما حافظ بنك الاحتياطي الفيدرالي على سعر الفائدة الرئيسي ما بين 0% و 0,25%.

وعلى مستوى أسواق الصرف الدولية، واصل الأورو ارتفاعه أمام أهم العملات الأخرى خلال شهر أبريل 2011 بأكمله. وهكذا، بلغ الأورو في يوم 21 أبريل 2011 أعلى مستوى له منذ شهر دجنبر 2009، إذ بلغ 1,46 دولار مقابل الأورو الواحد. وعلى أساس المتوسط الشهري، ارتفعت قيمة الأورو بواقع 2,7% في شهر أبريل مقارنة مع الشهر السابق، إذ بلغت 1,44 دولار مقابل الأورو الواحد. وارتفعت العملة الموحدة أيضاً بمعدل 7,1% مقابل الجنيه الإسترليني و 5,3% مقابل الين الياباني.

وفي أسواق المواد الأولية، حافظت الأسعار على اتجاهها التصاعدي في شهر أبريل، كما هو واضح من خلال نمو مؤشر داو جونز يو بي إس بواقع 4% . ويعزى هذا التطور إلى ارتفاع أسعار المنتجات الطاقية بواقع 5,5%، والذي يفسر بالتوتر السائد في الشرق الأوسط وبنخفاض قيمة الدولار، وبارتفاع أسعار المنتجات غير الطاقية بواقع 3,2%.

وفي ظل هذه الأوضاع، سجل التضخم في شهر مارس تطورات مختلفة حسب البلدان والجهات. فبالنسبة للاقتصادات المتقدمة، ارتفع مؤشر أسعار الاستهلاك بنسبة 2,7% على أساس سنوي في الولايات المتحدة وفي منطقة الأورو. أما في البلدان الشريكة، فقد انخفضت نسبة التضخم في اسبانيا والمملكة المتحدة، على التوالي بواقع 3,3% و 4%، فيما ارتفعت هذه النسبة في إيطاليا، وألمانيا، وفرنسا على التوالي، بواقع 2,8%، 2,3% و 2,2%.

أما الصعيد الوطني، فعلى الرغم من تواصل حيوية الصادرات، فإن مؤشرات ميزان الأداءات يظهر اتساع العجز التجاري بواقع 24,7% في نهاية شهر مارس 2011، مما يعكس زيادة مهمة في الواردات ولقد سجلت هذه الأخيرة، في الواقع، زيادة قدرها 23,9% والتي تعزى إلى نسبة 30,3% التي سجلتها فاتورة الطاقة ونسبة 22,1% من إجمالي الواردات باستثناء الطاقة. أما الصادرات، فقد ارتفعت بواقع 23,1%، ويرجع ذلك إلى ارتفاع المبيعات باستثناء الفوسفات بما قدره 15%، وكذا ارتفاع مبيعات الفوسفات ومشتقاته والتي تعززت بنسبة 55,6%. في ظل هذه الظروف، بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات 48,6% مقابل 48,9% في متم شهر مارس 2010..

ومن جهة أخرى، بلغت المداخل برسم الأسفار، وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج 11,1 و 12,1 مليار درهم ولقد تعززت على التوالي بنسبة 6,9% و 0,9%. وفي المقابل، بلغت المداخل والتفقات برسم الاستثمارات الأجنبية الخاصة على التوالي 5 مليار درهم و 2 مليار درهم، أي بانخفاض قدره 5,6% و 88,6%، مما يعني تدفقا صافيا قدره 3 مليار درهم. وفي ضوء تحديث الحسابات الوطنية الفصلية، بلغت تقديرات النمو الوطني لسنة 2010 ما يقارب 3,2%، بما فيها زيادة 5% برسم الأنشطة غير الفلاحية وانخفاض قدره 7,2% من القيمة المضافة الفلاحية

وفي شأن آخر التطورات، ساعدت الظروف المناخية المواتية منذ بداية الموسم في رفع نسبة ملء السدود المخصصة للاستخدام الفلاحي، كما ساعدت في زراعة الحبوب الخريفية. وفي نفس السياق، تظهر معاينة الغطاء النباتي التي قام بها المركز الملكي للاستشعار البعدي الفضائي أن وضعية المزروعات جيدة تقريبا في جميع المناطق الفلاحية.

أما فيما يتعلق بالقطاع الثانوي، تبين نتائج استقصاء الظرفية التي أعدها بنك المغرب حول الصناعة لشهر مارس، تحسن في النشاط في جميع الفروع. كما ارتفعت أيضا نسبة استخدام الطاقة الإنتاجية بواقع 3 نقاط مئوية من شهر لآخر، حيث بلغت 75%، متجاوزة بذلك نسبتها التاريخية. ومن جهة أخرى، اعتبر أرباب المقاولات المناخ العام للأعمال جيدا بصفة إجمالية؛ بالإضافة إلى ذلك، توقع المهنيون تطورا إيجابيا للنشاط الصناعي خلال الأشهر الثلاثة المقبلة، باستثناء الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية. أما فيما يخص قطاع البناء والأشغال العمومية، فقد بلغ مجموع استهلاك الاسمنت في متم شهر مارس 3,75 مليون طن، أي بزيادة قدرها حوالي 11,5%. أما على مستوى القطاع المعدني، فقد ارتفعت قيمة المعاملات عند التصدير بالنسبة لقطاع الفوسفات بنسبة 76% لتصل بذلك إلى 6,5 مليار درهم، ارتباطا مع استقرار الأسعار العالمية للفوسفات والأسمدة في مستويات مرتفعة وارتباطا كذلك مع زيادة حجم الصادرات.

وفيما يتعلق بقطاع الطاقة، شهد قطاع التكرير زيادة في الإنتاج قدرها 7,7% في متم الفصل الأول من السنة، في حين أن الطلب على المنتجات النفطية ارتفعت بنسبة 12%. ومن جانب آخر، ارتفع الإنتاج المحلي من الكهرباء بوتيرة معتدلة قدرها 2,4% بدلا من 7,1% في السنة السابقة، وفي المقابل تحسن الطلب بنسبة 9,3%.

وبالموازاة مع ذلك، اتخذ النشاط في قطاع الخدمات اتجاها تصاعديا حيث ارتفع التدفق السياحي والليالي المبيتة التي صرحت بها الوحدات المصنفة بنسبة 6% الماضي و7% على أساس سنوي في متم شهر مارس، في حين بلغت المداخيل السياحية 4 مليار درهم مقابل 3,8 مليارات درهم في السنة السابقة.

ومن جانبها، اتسمت الوضعية في سوق الشغل خلال الفصل الأول من سنة 2011، بانخفاض في نسبة البطالة، حيث تراجعت من 10% إلى 9,1%. ويعد قطاع البناء والأشغال العمومية، والخدمات، القطاعات الوحيدة التي توفر فرصا للشغل على التوالي بنسبة 73,3%، و26,7%. وفي المقابل، سجلت قطاعات الفلاحة والصناعة خسائر صافية تتمثل في فقدان 93000 منصب شغل.

ومن ناحية المالية العامة، تظهر أحدث المعطيات المتاحة في شهر فبراير 2011 عجزا قدره 13,9 مليار درهم مقابل 4,9 مليار درهم في السنة السابقة. ويرجع هذا للزيادة الملحوظة في النفقات، سواء الضريبية أو غير الضريبية. وفي الواقع، ارتفعت النفقات العامة بواقع 33,7% في سنة واحدة لتصل إلى 41,5 مليار، مما يعكس زيادة بنسبة 22,5% في النفقات العادية، و22,7% من نفقات التجهيز؛ وكذا زيادة 1,2 مليار في النفقات ذات الصلة بالحسابات الخاصة للخزينة.

أما فيما يتعلق بالسيولة البنكية، فقد كان للعوامل المستقلة للسيولة تأثير تقييدي على الخزائن البنكية قدره 3,4 مليار درهم بين شهر مارس وأبريل 2011، ارتباطا أساسا مع انكماش صافي الموجودات الأجنبية لبنك المغرب. ونظرا للتأثير توسع انخفاض الحد الأدنى المطلوب برسم الاحتياطي التقدي، وصلت احتياجات البنوك من السيولة إلى 15,1 مليار درهم، مقابل 16,2 مليار درهم في الشهر السابق. وهكذا خفض بنك المغرب من إمداداته عبر تسبيقات 7 أيام بواسطة طلبات العروض، لتصل إلى 15 مليار درهم.

وبالموازاة مع ذلك، سجل سعر الفائدة المرجح في سوق ما بين البنوك ارتفاعا بواقع 4 نقاط أساس، ليصل إلى 3,30%. أما فيما يتعلق بسعر سندات الخزنة لأجل 13 أسبوعا، وستين و5 سنوات و15 سنة، والتي أصدرت في السوق الأولية، فقد سجلت انخفاضا يتراوح بين 1 و3 نقاط أساس، مقارنة مع الإصدارين الأخيرين 3,29% لتعود على التوالي إلى 3,60% و3,83% و4,32%.

أما بالنسبة لفائدة السندات لأجل 10 و20 سنة، فقد بقيت تقريبا دون تغيير بين شهري مارس وأبريل، لتصل على التوالي إلى 4,12% و4,42%.

أما فيما يخص الأسعار الدائنة، فإن سعر الفائدة المرجح للودائع لأجل 6 و12 شهرا، قد ارتفع من 3,49% في شهر فبراير إلى 3,52% في شهر مارس.

وعلى المستوى النقدي، تبين المعطيات التي تم حصرها في متم شهر مارس 2011 أن المجاميع النقدية والائتمانية لا تزال تنمو بسرعة معتدلة نسبيا. وبالتالي، بلغ معدل النمو السنوي للمجموع م3 نسبة 4,8% بعد أن سجل 4,2% في شهر فبراير، ويشمل تسارع النمو في معظم المكونات السائلة التي تم تحديدها في المجموع م1 وشهادات الإيداع وتباطؤ مكونات الودائع لأجل

وفي المقابل، سجلت سندات مؤسسة التوظيف الجماعي في الأسهم المالية من جديد انخفاضا على أساس سنوي.

أما فيما يتعلق بالقرض البنكي، فقد نما بمعدل سنوي أما فيما يتعلق بمصادر الإنشاء النقدي الأخرى، فقد تراجعت الموجودات الخارجية الصافية السنوية من 4,1% إلى 2,9%. في حين أن صافي الديون على الإدارة المركزية زاد بنسبة

10,3% وذلك بسبب زيادة لجوء الخزينة لمؤسسات الإيداع الأخرى. ومن حيث مجاميع التوظيفات السائلة، فقد عرفت تطورا على أساس سنوي بواقع 15,8% على أساس سنوي، بعد أن سجلت ارتفاعا قدره 23,8% في المتوسط في الشهرين السابقين..

وفيما يتعلق بنشاط البورصة، ووفقا لأحدث أرقام شهر أبريل، سجل كل من مؤشر مازي ومادكس انخفاضات شهرية على التوالي بواقع 5,1% و 5,2%، وهو ما يعني تراجعاً سنوياً في أدائهما بما قدره 5,7%.

كما تراجعت رسملة البورصة بنسبة 4,9% لتصل إلى 529,6 مليار درهم، أما الحجم الإجمالي للمعاملات، فقد بلغ 3,2 مليار درهم في شهر أبريل، مقابل 5.5 مليار خلال الشهر السابق. أما بالنسبة للسوق تدير الأصول، فقد تراجع صافي أصول مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم، والتي تم تحديد قيمتها في 22 أبريل، بواقع 1,4% مقارنة مع الشهر السابق، حيث بلغت 224,1 درهم. أما بالنسبة لبنية مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم، فتظهر هيمنة صناديق السندات بحصة تقارب 60% من السوق.

أما فيما يتعلق بتطور التضخم، فقد استقر عند مستويات معتدلة، على الرغم من ارتفاع الضغوط على الصعيد الدولي. وعلى أساس شهري، انخفض مؤشر أسعار الاستهلاك بواقع 0,1% في شهر مارس 2011، بعد ارتفاعه بنسبة 0,8% في الشهر السابق، مدفوعاً بشكل رئيسي بانكماش قدره 1,2% نتيجة تقلب أسعار المواد الغذائية. وعلى أساس سنوي، انخفضت نسبة التضخم من 2% في فبراير إلى 0,6% في مارس 2011، في حين ارتفع التضخم الأساسي بشكل طفيف حيث انتقل من 1,7% إلى 1,9%.

وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع أسعار النفط والمواد الأولية باستثناء الطاقة على المستوى العالمي، وإن لازل محدود التأثير على الأسعار عند الاستهلاك، فإن تأثيره ملحوظ على الأسعار عند الإنتاج في الصناعة التحويلية، والتي سجل مؤشرها من جديد زيادة شهرية قدرها 2,9% في شهر مارس 2011 و 15,1% على أساس سنوي. وباستثناء تكرير البترول وصناعة الزيوت، شهد مؤشر الأسعار ارتفاعاً طفيفاً قدره 0,2% مقارنة مع الشهر السابق وبنسبة 7,3% على أساس سنوي.

Dépôt légal : 2008 PE0039

BANK AL-MAGHRIB

Direction des Etudes et des Relations Internationales

Adresse postale : 277, Avenue Mohammed V - B.P. 445 - Rabat

Téléphone: (212) 537-57-41-04 / 05

Fax : (212) 537-57-41-11

Email : deri@bkam.ma

Web : <http://www.bkam.ma>

بنك المغرب
بنك المغرب

